العدد الواحد والعشرون
2004

مجلة كلية

الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1372 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2004 مسيحي

- من بلاغة الضمائر في القرآن الكريم
- الفكر الأندلسي والافتراضات الإيديولوجية للنهضة الأوربية
- من أعلام ليبيا (الشيخ أحمد البهلول)
- بصمات يهودية على حركة الاستشراق

محمد بن الحسن الشيباني
وتهمة الإرجاء

دكتور عثمان إبراهيم علي أبو بكر
جامعة الفاتح - كلية الآداب

قبل أن أدخل في هذه المسألة لا بد من تعريف موجز لزمن هذا الرجل، وذكر شيء عن حياته وسيرته، فقد عاش هذا الرجل في المرحلة الأولى للعصر العباسي، والتي تميزت بلون علمي خاص، كما أن لها لوناً في السياسة والأدب ـ أعني خلافة الواثق بالله ـ، فامتازت بغلبة العنْصر الفارسي، وبحرية الفكر إلى حد ما، وبدولة المعتزلة وسلطانهم، وامتازت بتحويل ما باللسان العربي إلى قيد في الدفاتر، وما للسان الأجنبي إلى لغة العرب، وهو في كل هذا يخالف العصر قبله وبعده مخالفة تجعله حلقة قائمة بنفسها؛ ولذلك سمِّيت بالعصر الذهبي الأول[1].

(1) ضحى الإسلام لأحمد أمين: جـ1/ ص5 بتصرف.

وأما من الناحية السياسية فقد كانت الدولة الإسلاميَّة ذات سيادة، ونفوذ قوي، وعلاقات واسعة، فقد ساسها أمراء أقوياء استطاعوا ترسيخ أركان الدولة، ورد هجمات الطامعين[2]. وفي هذه الفترة الذهبية عاش الإمام الشيخ محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني أبو عبد الله الذي يرجع أصله إلى الجزيرة من منتجع بني شيبان من ديار ربيعة، ثم انتقل إلى واسط حيث ولد الإمام محمد بن الحسن، وعاش الإمام في بلهنية العيش، ببيت والده السري المثري بالكوفة[3]. أما وصفه فكان هذا الرجل ـ رحمه الله ـ سميناً، خفيف الروح، ذكياً، متقد الذهن، سريع الخاطر، قوي الذاكرة، جميل الخلق والخلق[4].

أما منزلته العلمية في كثرة الرواية والرأي، والتصنيف لفنون علوم الحلال والحرام فقد كانت منزلة رفيعة، يعظمه أصحابه جداً[5].

قال الذهبي: انتهت إليه رئاسة الفقه بالعراق بعد أبي يوسف، وتفقه به أئمة وصنف التصانيف، وكان من أذكياء العالم[6].

أما منزلته في الحديث وروايته له، فعن حنبل بن إسحاق قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان أبو يوسف منصفاً في الحديث، أما أبو حنيفة ومحمد بن الحسن، فكانا مخالفين للأثر. وقال الدارقطني: لا يستحق محمد عندنا الترك. وقال النسائي: حديثه ضعيف. وأما الشافعي، فاحتج بمحمد بن الحسن في الحديث[7].

وبعد هذه النبذة الموجزة عن عصره وحياته ندخل في مذهبه العقدي فإنه كان يقول ـ أعني محمد بن الحسن ـ رحمه الله ـ في مسألة الإيمان كقول أبي

---

(2) مختصر تاريخ العرب والإسلام لمحمد دروزة: جـ2/ ص7.

(3) بلوغ الأماني للكوثري: ص5، تاريخ بغداد للخطيب: جـ2/ ص172، وفيات الأعيان لابن خلكان: جـ3/ ص324 ـ 325، بتصرف.

(4) بلوغ الأماني: ص5.

(5) أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصميري: ص120.

(6) مناقب أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي: ص50.

(7) مذاهب أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي: ص58.

حنيفة بأنه العقد والكلمة، فعن الحسن بن زياد، عن محمد بن الحسن أنه قال: مذهبي ومذهب أبي حنيفة وأبي يوسف مذهب أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم[8]. أما مسألة اتهامه بالإرجاء[*] في مسألة الإيمان، فذلك تبعاً لما قال به شيخه أبو حنيفة ـ رضي الله عنه ـ فمسألة الإيمان عند أبي حنيفة لا تزيد ولا تنقص، ولذا يعتبر إيمان أهل السماء وأهل الأرض واحداً، فقد روي عنه أنه قال: (إيمان أهل الأرض وأهل السماوات واحد، وإيمان الأولين والآخرين والأنبياء واحد؛ لأنا كلنا آمنا بالله وحده، وصدقناه، والفرائض كثيرة مختلفة، وكذا الكفر، لكن للأنبياء علينا الفضل في الثواب في الإيمان، وجميع الطاعات؛ لأنهم كما فضلوا في الطاعات، كذلك فضلوا في جميع الأمور في الثواب وغيره، ولم يظلمنا ربنا بذلك؛ لأنه لم ينقص من حقنا، بل زاد لهم ذلك إعظاماً لهم؛ لأنهم القادة للناس، ولا يساويهم في الرتبة أحد؛ لأن الناس أدركوا الفضل بهم، وكل من يدخل الجنة يدخل بدعائهم)[9]. فحقيقة الإيمان هي التصديق، لا تزيد ولا تنقص عند أبي حنيفة، ولكن قد تجيء الزيادة في الفضل من ناحية أخرى، لزيادة المؤمن بها[10].

وألا يكفِّر العصاة لعصيانهم؛ لوجود أصل الإيمان عندهم، إذ الإيمان الكامل قد توافر لهم، وإن لم يعملوا، ويعد العصاة مؤمنين خلطوا عملاً صالحاً

---

(8) المناقب للكردري: جـ2/ ص162.

(*) الإرجاء على معنيين: أحدهما: التأخير، مثل قوله تعالى: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾سورة الأعراف، الآية: 111، أي أمهله وأخاه. والثاني: إعطاء الرجاء، أما إطلاق اسم المرجئة على جماعة بالمعنى الأول فصحيح، لأنهم يؤخرون العمل على النية والقصد، وأما بالمعنى الثاني، فظاهر، فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وقيل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يحكم عليه بحكم ما في الدنيا، مع كونه من أهل الجنة، أو من أهل النار، فعلى هٰذا المرجئة والوعيدية فرقتان متقابلتان. وقيل: المرجئة تأخير علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ إلى الدرجة الرابعة، فعلى هذا المرجئة والوعيدية فرقتان متقابلتان. (الملل والنحل للشهرستاني: جـ1/ ص257 ـ 258 أبو حنيفة حياته وعصره: ص134).

(9) مذاهب أبي حنيفة للكردري: جـ2/ ص41، أبو حنيفة حياته عصره لمحمد أبي زهرة: ص172، الفقه الأكبر: ص5 ـ 6.

(10) الفقه الأكبر شرح الملا علي القاري: ص102 ـ 103.

وآخراً سيئاً ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾[11]. وفي كتاب الانتقاء لابن عبد البر: (عن أبي مقاتل سمعت أبا حنيفة يقول: الناس عندنا على ثلاث منازل):

- الأنبياء من أهل الجنة.
- والمنزلة الأخرى: المشركون نشهد عليهم أنهم من أهل النار.
- والمنزلة الثالثة: المؤمنون نقف عندهم، ولا نشهد عليهم أنهم من أهل الجنة، ولا من أهل النار، ولكنا نرجو لهم، ونخاف عليهم، ونقول قوله تعالى: ﴿خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾[12]، حتى يقضي الله - عز وجل - بينهم، وإنما نرجو؛ لأن الله - عز وجل - يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[13]. وليس أحد من الناس أوجب له الجنة، ولو كان صواماً قواماً غير الأنبياء، ومن قالت فيه الأنبياء أنه من أهل الجنة[14]، ولقد وافق هذا ما جاء في الفقه الأكبر (ولا نكفر مسلماً بذنب، وإن كان صاحب كبيرة إذا لم يستحلها، ولا نزيل عنه اسم الإيمان)[15].

وهذا كلام منطقي سليم، موافق لما في القرآن من وعد ووعيد، وقد ارتضاه العلماء، وقبله الفقهاء، وكان مالك إمام دار الهجرة يوافق أبا حنيفة عليه، وله قصة في ذلك مع عمر بن حماد بن أبي حنيفة[16].

وهذا الرأي عليه جماهير المتأخرين من المسلمين، وما خالفه سوى جماعة المسلمين من الخوارج والمعتزلة.

ومع ذلك فإن هذا الرأي لقي انتقاداً من بعض العلماء في حين أن ما جاء في كتابه الفقه الأكبر ينفي عنه هذه التهمة، وما ذهب إليه لا يتفق مع مذهب القائلين بالإرجاء.

---

(11) الفقه الأكبر: ص5 ـ 6، سورة التوبة، الآية: 103 رواية قالون عن نافع المدني.

(12) سورة التوبة، الآية: 103، رواية قالون عن نافع المدني.

(13) سورة النساء، الآية: 48.

(14) الانتقاء لابن عبد البر: ص167، أبو حنيفة حياته وعصره: ص173 ـ 174.

(15) الفقه الأكبر شرح الملا علي: ص102 ـ 103.

(16) للمزيد راجع (أبوحنيفة حياته وعصره وآراؤه) لأبي زهرة: ص174 ـ 175.

وحرصاً على الموضوعية فقد ورد عنه القول (أن المؤمن لا تضره الذنوب، ولا نقول: إنه لا يدخل النار، ولا نقول إن حسناتنا مقبولة، وسيئاتنا مغفورة كقول المرجئة، ولكن نقول: من عمل حسنة بجميع شرائطها خالية عن العيوب المفسدة، والمعاني المبطلة، ولم يبطلها بالكفر والردة حتى خرج من الدنيا مؤمناً، فإن الله تعالى لا يضيعها، بل يقبلها منه، ويثيبه عليها. وما كان من السيئات دون الشرك والكفر، ولم يتب عنها صاحبها حتى مات مؤمناً، فإنه في مشيئة الله تعالى، إن شاء عذبه بالنار، وإن شاء عفا عنه ولم يعذبه بالنار أصلاً)[17].

ولو رجعنا لقول المعتزلة، نجد أنهم كانوا يطلقون اسم المرجئة على كل من لا يرى أن صاحب الكبيرة ليس مخلداً في النار، بل يعذب بمقدار، ويعفو الله عنه، لذا أطلق على أبي حنيفة وصاحبه مرجئة بهذا الاعتبار. ولقد قال الشهرستاني في هذا المقام في كتابه: (لقد كان يقال لأبي حنيفة وأصحابه مرجئة السنة، وعده كثير من أصحاب المقالات من جملة المرجئة. ولعل السبب فيه أنه لما كان يقول: الإيمان التصديق بالقلب، وهو لا يزيد ولا ينقص، فظنوا أنه يؤخر العمل عن الأيمان، والرجل مع تخريجه من العمل كيف يفتي بترك العمل)[18].

وله وجه آخر وهو إنه كان يخالف القدرية والمعتزلة الذين ظهروا في الصدر الأول، والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم في القدر مرجئاً، وكذلك الوعيدية من الخوارج، فلا يبعد أن اللقب إنما لزمه من فريقي المعتزلة والخوارج[19].

وعلى ما مضى نستطيع أن نقول أن الفرق بالنسبة لمرتكب الكبائر على ثلاث شعب:

---

(17) الفقه الأكبر بشرح الملا علي: ص110 ـ 111.

(18) الملل والنحل للشهرستاني: جـ1/ ص264 ـ 265.

(19) الملل والنحل للشهرستاني: جـ1/ ص141.

إحداها: الطوائف التي لا تعده من المؤمنين، وهم الخوارج والمعتزلة.

ثانيها: الذين قالوا: إنه لا يضرُّ مع الأيمان معصية، وإن الله يغفر الذنوب جميعاً وهؤلاء هم المرجئة المذمومون.

والثالثة: جمهرة العلماء الذين يرون أن يكفر العاصي، والحسنة بعشر أمثالها، والسيئة بمثلها، وعفو الله لا قيد يقيده، ولا حد يحدده، وأبو حنيفة من هؤلاء، وهم جمهور المسلمين، فإن كان من يرى هذا الرأي من المرجئة، فجمهور المسلمين مرجئون.

والحق أن الإرجاء في آخر أدواره قد صار إلى الإباحة أقرب (فزعموا أن أحداً من المسلمين لا يعاقب على شيء من الكبائر)[20] وبهذا فتحوا الباب للفساق حتى قال فيه زيد بن علي ـ رضي الله عنه: ـ (أبرأ من المرجئة الذين أطمعوا الفساق في عفو الله تعالى)[21].

والمحققون من العلماء قصروا الإرجاء على الطائفة الإباحية فقط، وبذلك نفوا عن أبي حنيفة عقيدة الإرجاء.

أما مسألة خلق القرآن فقد قال أبو سليمان الجوزجاني:

سمعت محمد بن الحسن يقول: من قال القرآن مخلوق، فلا تصلوا خلفه ـ يعني ما هو قائم بالله ـ[22]. وأما خط الكاتب، وصوت القاري، والتالي له، والصور الذهنية في ذهن الحافظ، فحدوثها محسوس مشاهد[23].

أما فيما يتعلق بمسألة الرؤية، النزول لله ـ عز وجل ـ ويوم القيامة.

فإن اللالكائي يقول بسند طويل عن محمد بن الحسن الشيباني ـ في الأحاديث التي جاءت في (أن الله ينزل إلى السماء الدنيا) ونحو هدا من

---

(20) شرح الملا علي القاري الفقه الأكبر: ص104.

(21) أبو حنيفة حياته وعصره: ص175.

(22) بلوغ الأماني فيما نقله عن شرح السنة للألكاني: ص53.

(23) الفقه الأكبر: ص2، بلوغ الأماني: ص53.

الأحاديث ـ إن هذه الأحاديث رواها الثقات، فنحن نرويها، ونؤمن بها، ولا نفسرها[24]. وفيما يخص مسألة صفة الرب ـ عز وجل ـ قال اللالكائي في شرح السنة بسنده عن محمد بن الحسن الشيباني اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على أن الإيمان بالقرآن، والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك، فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، لأنهم لم يصفوا، ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة، ثم سكتوا»[25].

أما ما ذكرته بإيجاز عن قوله في مسألة خلق القرآن، وفي مسألة نزوله عز وجل يوم القيامة ورؤيته، وفي مسألة صفة الرب ـ عز وجل ـ فهو رد على المتقولين عليه بأنه كان يدعو إلى القول بخلق القرآن، أو إلى رأي جهم، وكان لا يرى الخوض في الصفات، كما هو مذهب السابقين من علماء الأمة، وهو المختار بالنظر في ذلك العهد[26].

قائمة المصادر والمراجع

1 ـ **أخبار أبي حنيفة وأصحابه**، لأبي عبد الله الصيمري، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة مصورة من طبعة وزارة المعارف للحكومة الهندية، بدون ط، 1394هـ ـ 1974م.

2 ـ **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء**، لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، (ت 463هـ)، نشر مكتبة القدسي ـ القاهرة، بدون ط، سنة 1350هـ.

3 ـ **بلوغ الأماني في سيرة الإمام الشيباني**، تح محمد زاهد الكوثري، وأبو الوفاء الأفغاني، عنيت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد ـ الدكن ـ الهند، بدون ط، 1366هـ.

(24) الفقه الأكبر: ص5، بلوغ الأماني فيما نقله عن شرح السنة : ص53.

(25) الفقه الأكبر: ص2 ـ 3، البلوغ فيما نقله عن شرح السنة: ص54.

(26) (ثم جد بعد ذلك من النحل ما يقضي بضرورة التأويل؛ دفعاً للشبه، وقمعاً للقائلين بالصوت والحركة، وللمزيد تراجع العقيدة الطحاوية وشروحها).

4 ـ **أبو حنيفة حياته وعصره وآراؤه وفقهه**، لمحمد أبي زهرة، دار الفكر العربي، ط2، لسنة 1955م.

5 ـ **ضحى الإسلاح لأحمد أمين**، مطبعة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ـ مصر، ط5، 1952 ـ 1371هـ.

6 ـ **كتاب الفقه الأكبر**، لأبي حنيفة النعمان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ الهند، ط2، 1373هـ ـ 1953م.

7 ـ **الفقه الأكبر لأبي حنيفة**، بشرح الملا على القارئ.

8 ـ **مختصر تاريخ العرب والإسلام**، ترتيب محمد دروزة، المطبعة السلفية ـ مصر، ط2، 1344هـ ـ 1925م.

9 ـ **الملل والنحل محمد عبد الكريم الشهرستاني**، تح محمد بدران، معهد الدراسات العربية، بدون ط، 1966م. وطبعة دار المعرفة ـ بيروت 1404هـ.

10 ـ **مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف**، محمد بن الحسن الشيباني للذهبي، تح محمد زاهد الكوثري، وأبي الوفاء الأفغاني ، عنيت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن الهند، بدون ط، 1366هـ.

11 ـ **مناقب أبي حنيفة للكردري المعروف بابن البزاز**، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ـ حيدر آباد ـ الهند، ط1، 1321هـ.

12 ـ **وفيات الأعيان**، لابن خلكان د.ت 681هـ، تح محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، بدون ط، سنة 1948م.